

القاعدة الشرقية للثورة الجزائرية (1956-1958)

.. النشأة والتفكيك

أ. سليم سايج

قسم التاريخ - جامعة قسنطينة 2

Résumé

Les frontières orientales et en vertu de son importance stratégique, ont formé une zone d'interaction entre les chefs de l'intérieur et de l'extérieur. La naissance de ce qui appeler plus tard, la Base de l'Est" vient de concrétiser la politique de fait exercée par les dirigeants locaux. Et malgré le grand rôle que la base a fait dans la cheminement des armes et minutions, les dirigeants de la révolution national (CCE) n'ont pas pardonné les décideurs (de la Base) qui ont défié la volante et la légitimité de la Soummam et ont décidé de résoudre la Base dès la première occasion.

الملخص

شكلت الحدود الشرقية بحكم أهميتها الإستراتيجية ، منطقة "تجاذبات" بين قيادات الداخل والخارج. وكانت نتيجة هذه التجاذبات، ميلاد ما عرف بـ "القاعدة الشرقية" كنتيجة لسياسة الأمر الواقع، التي فرضتها القيادات المحلية للمنطقة، على قيادة الثورة (لجنة التنسيق والتنفيذ). وإن عدت حينها كنوع من "التوافق" بين هذه الأطراف، إلا أن لجنة التنسيق والتنفيذ. ورغم تظاهرها بقبول هذا "التوافق"، فإن لجنة التنسيق والتنفيذ، ظلت تنظر "للقاعدة الشرقية" على أنها تنظيم خارج عن قوانين الثورة وعلى قياداتها، بل وأنها متمردة ومهددة لوحدة الثورة. ورغم الدور الكبير الذي قامت به هذه القاعدة في عمليات التميرير لقوافل التموين بالأسلحة والذخيرة نحو الداخل، إلا أن لجنة التنسيق والتنفيذ ظلت تترصد الوقت المناسب، لتقوم بحلها، عند أول فرصة أتاحت لها.

مقدمة:

شكلت سنوات 1957-1958 منعرجا حاسما في مسار ثورة التحرير الوطني، بالنظر إلى التحديات التي فرضت عليها في هذه المرحلة. فقد كانت هذه المرحلة بالفعل، من أصعب المراحل التي مرت بها الثورة، بسبب التوقف شبه الكامل لإمدادات السلاح و الذخيرة، بعد غلق الحدود، خاصة الشرقية، مما خلق حالة من التذمر والإحباط لدى قادة الداخل، قابلها المستعمر بزيادة ترسانته العسكرية والدعائية بهدف تفجير الثورة من الداخل.

وقد مثلت الجهة الشرقية بحكم موقعها الاستراتيجي، ثقل هذه المعركة المتعددة الأوجه، وكانت سنة 1957 تحديدا، سنة الأحداث الكبرى بالمنطقة. ذلك أنها عرفت ميلاد ما أصبح يعرف بـ "القاعدة الشرقية" بدء من فيفري 1957. كما عرفت أيضا دخول خط موريس الذي نصبه الاستعمار الفرنسي بالحدود الشرقية . بعد المنطقة الغربية . الخدمة الفعلية .

وبالعودة لموضوع "القاعدة الشرقية" فإنه وبرأي قادة المنطقة، فإن هناك الكثير من المعطيات الميدانية التي فرضتها ظروف المعركة بالناحية الشرقية هي من كانت وراء المبادرة إلى إنشاء القاعدة الشرقية. هذه الظروف والعوامل هي التي ستكون محور موضوعنا هذا. وسنحاول التدرج في استعراض مختلف هذه المراحل التي أحاطت بتشكيل ما عرف لاحقا بـ القاعدة الشرقية كنتيجة لنوع من "التوافق ظرفي" بين قيادات المنطقة وقيادة الثورة، ثم البحث، في مبررات فض هذا التوافق، ومن ثمة حل وإنهاء القاعدة الشرقية واما إذا كان هذا الحل قد أملتة ظروف الثورة أم هو تصفية هيكل غير قانوني والعودة إلى شرعية "الصومام" ؟

1- أوضاع المنطقة بعيد اندلاع الثورة:

مع اندلاع الثورة في الفاتح نوفمبر 1954 ألحقت الجهة الشرقية بالمنطقة الثانية (منطقة الشمال القسنطيني) تحت قيادة ديدوش مراد، وقد قسمت إلى ناحيتين: شمالية على محور عنابة - القالة يشرف عليها مصطفى (المدعو عمار) بن عودة ، وجنوبية تمتد على محور بوشقوف - سوق أهراس، ويشرف عليها باجي مختار.(1)

كما كان هناك ممر عبور داخل إقليم بن عودة عبر محور الشافية - النهدي - السبعة إلى القالة، والذي كان تحت مسؤولية محمد الهادي عرعار.(2) ولم تخرج ظروف الجهة في هذه الفترة، عن ظروف باقي الجهات، على اعتبار أن القاعدة التي كانت تحكم الثورة في هذه المرحلة، هي أن الأمور تترك لمسؤولي النواحي لتقدير ما يمكن فعله، لأنهم أدركوا بالظروف المحيطة بهم، لأن الثورة لا تملك الإمكانيات المادية ولا البشرية ولا حتى التنظيمية، لفرض أو توحيد طرق العمل. ويبدو أن الاستشهاد المبكر لباجي مختار، قد أحدث إرباكا في المنطقة، وهو ما يفسر حالة الإحباط التي أصابت مجاهدي الناحية، مجاهدي الناحية، الشمالية، خاصة في ظل غياب الاتصال بينهم وبين قيادتهم الأولى، والتي كانوا يرون أنها قد استغنت عنهم، يضاف إليها عدم وجود أية جهة أخرى يمكن التنسيق معها.

وبالفعل، فقد أدى عدم تدخل المنطقة الثانية (الشمال القسنطيني) لحسم الموقف وتعيين خليفة لباجي مختار، إلى دخول الجهة في حالة من الفراغ الهيكلي والتنظيمي مما جعلها - أي الجهة - مسرحا للكثير من الخلافات سواء فيما تعلق بالجهة التي تتبعها أو بمن يتولى قيادتها. فالمنطقة الثانية وإن كانت في المرحلة السابقة غائبة بالجهة إلا أنها ترى بشرعية وسيادتها عليها ، وأن غياب الاتصالات مع الجهة ، مرده إلى الظروف العامة للثورة. بينما ترى المنطقة الأولى (الأوراس) أن الظروف مواتية لتوسيع نفوذها

إلى كامل الحدود الشرقية، ربما بدعوى أحقيتها في قيادة الثورة على الأقل بالجهة الشرقية بالنظر إلى سبقها الثوري.

ومما زاد في احتدام الصراع، حساسية الجهة والبعد الإستراتيجي للحدود الشرقية، باعتبارها منطقة عبور أولى للثورة، ومن يسيطر عليها يعني امتلاكه للكثير من أدوات المناورة. وقد مالت زمام المبادرة والتحرك في البداية إلى منطقة الأوراس، بعدما لجأ إلى قاداتها كل من جبار عمر الذي خلف باجي مختار على رأس الناحية الجنوبية، وعبد الله نواورية، مسؤول الاتصال بالنبايل، بحثا عن الغطاء والشرعية. وهي الرحلة التي استغلها على ما يبدو عبد الله نواورية لتوطيد علاقته بمسؤولي الأوراس ليعود بعد أوت 1955 (3) إلى الجهة، حاملا تكليفا من شبحاني بشير بالإشراف على كامل الجهة، أي الناحية التي كان يشرف عليها باجي والموجود على رأسها جبار عمر، إضافة إلى ثلثي إقليم ناحية عمار بن عودة. وقد نقل نواورية تكليفه هذا، إلى بن عودة الذي كان برفقة عمارة بوقلاز في مقرهما "القارية". (4) وبالفعل قد انسحب بن عودة إلى جال "اليدوغ" بأعالي عنابة، تاركا الجهة وقد أصبحت تحت قيادة عبد الله نواورية .

ولعل عدم مكوث عبد الله نواورية بالجهة التي غادرها بمجرد استلامه مقاليد القيادة، هي التي جعلت عمارة بوقلاز، يفكر جديا في البحث عن مخرج لحالة عدم الاستقرار التي أصبحت عليها ناحيته. وكانت الوجهة، العودة ثانية إلى المنطقة الأم (الشمال القسنطيني)

2- تمدد المنطقة الأولى الأوراس، إلى ناحية سوق اهراس:

وفي رحلة البحث عن قيادة حاضنة، سافر عمارة بوقلاز رفقة علاوة بشايرية و بوجمعة بخوش، إلى قيادة المنطقة الثانية، و سلكوا محور جبل "إيدوغ" - "كاف أونار". وفي الطريق، تم إخبارهم بأن قيادة المنطقة في اجتماع

عام بناحية "تمالوس". وبالفعل، التحق عمارة بوقلاز ورفيقاه، بالاجتماع الذي ترأسه زيغود يوسف، وكان محوره الأساس، التحضير لهجومات 20 أوت 1955. (5)

في نهاية الاجتماع قدم عمارة بوقلاز، تقريرا مفصلا عن ناحية القالة والظروف الصعبة التي تعيشها، وكذلك محاولات جلب السلاح من تونس ومن ليبيا. عاد بوقلاز بعد هذا الاجتماع، إلى العمل تحت إشراف عمار بن عودة المسؤول عن الناحية الشمالية (أي ناحية القالة) للمنطقة الثانية، وتم في إطار هجومات 20 أوت 1955، التخطيط لعدة هجومات بالناحية، في الجزء الشمالي لخط السكة الحديدية الرابط بين عنابة والونزة (بتبسة). وتم واستبعاد الجهة الشرقية من أية عملية، بغية الانسحاب إليها بعد تنفيذ هذه الهجومات. بعد مدة تفاجأ الجميع بوصول "الوردي قتال" معينا من قبل الأوراس كمسؤول عام بدلا من نواورية، المنسحب. (6)

والواضح أن قدوم الوردي- النموشي- إلى الجهة، كان استرضاء لجماعة النمامشة، وإشعارا بإشراكهم في قيادة المنطقة (7) أو هو ربما إبعاد بشكل آخر للنموشيين و صرفهم عن منطقة الأوراس، مركز ثقل منطقة الأوراس. ولا نود هنا التيه أكثر في تفاصيل الخلافات التي لم تعد خافية على أحد في منطقة الأوراس، والتي ألفت بتداعياتها على ناحية سوق أهراس بكاملها، لاعتبارات عدة أبرزها، التقليل من حدة الصراعات داخل الأوراس، عن طريق التمدد إلى ما وراء حدوده. وهو أيضا، إبعاد غير معلن للخصوم. وهي الطريقة التي أصبح ينتهجها كل طرف ضد الآخر.

ولاعتبارات كثيرة ارتبطت بالوضع العام بالأوراس، وأيضا بالمستجدات التي عرفتها ناحية سوق أهراس، بعد مقتل جبار اعمر، أحد أبرز القادة الذين رافقوا باجي مختار بالناحية، وصلت من الأوراس، لجنة لتقصي الحقائق

كانت برئاسة عبد الوهاب عثمانى و عضوية عمار العيفة، والمدعو طبطوبات.(8)

واصلت هذه اللجنة، العمل مع الوردى قتال بشكل أثار الكثير من الشك و الريبة (9) حول هذه العلاقة، خصوصا وأن هذه اللجنة كانت قد حلت بالناحية بغرض التحقيق في مقتل "جبار اعمر" ثم العودة من حيث أتت. إلا أن هذا لم يحدث، وواصلت اللجنة عملها دون جدول زمني لنهاية مهمتها. وقد أحس الوردى قتال، على ما يبدو- وهو الأعلم بخبايا الأمور - أن البوصلة قد وجهت هذه المرة، صوبه هو.

وكانت البداية، بدعوته لإشراك اللجنة في تسيير أمور المنطقة، وانتهاء بتلك الرسالة الخطيرة التي بعث بها عبد الوهاب عثمانى إلى عاجل عجول، والتي يبلغه فيها، بانتهاء الشطر الأول من المهمة بعد اغتيال جبار اعمر. وتقول الرسالة بالحرف الواحد: "لقد بدأنا بجبار اعمر والبقية ستأتي". (10) وقد وقعت هذه الرسالة بين أيدي الصادق رزايقية الذي حملها إلى "لزهر شريط". هذا الأخير قام بإبلاغ الوردى بالأمر، وهو ما جعل هذا الأخير يفر إلى "الجبل الأبيض" بتبسة، أين ساعد لزهر شريط في إدارة الناحية بعدم أزاحا منها "بشير سيدي حني". (11)

3- نشأة "القاعدة الشرقية": المخاض والرهانات

في خضم كل هذه التجاذبات وعدم مقدرة أي من الأطراف بسط نفوذه على الجهة، برزت إلى الوجود، قوة ثالثة. وكانت هذه المرة من داخل الجهة، خاصة بعد رحيل الوردى قتال عنها، تنادي هذه القوة، بضرورة إسناد الأمور للقيادات المحلية لإدارة شؤون الجهة، خاصة وأن الوردى قتال، كان قد نصح مجاهديها بالالتفاف حول قياداتها وحول عمارة بوقلاز تحديدا وتوليته قيادة الجهة إذا ما أرادوا القوة والمنعة.

وسواء أكان الوردى قتال يريد بنصحه هذا، التشفي في قيادة الأوراس التي رفعت عنه عباءة الحماية أم لا، فإن الأهم في هذا، أن مجاهدي المنطقة رأوا في نصحه هذا، حقا مشروعا خاصة وأن القيادات القادمة تباعا من خارج المنطقة، لم تستطع تحقيق الاستقرار للجهة. فبعد رحيل الوردى قتال، تشكلت أول قيادة مستقلة موحدة لناحيتي القالة وسوق أهراس في صيف (جوان) 1956، وضمت كل من عمارة بوقلاز، جلايلية محمد (الحاج لخضر) (صالح البي)، الزين نوبلي، وبلقاسم زبيري. غير أن هذه القيادة، لم ترض مسؤولي الأفواج والقطاعات، ودعت إلى اجتماع "الماء الأحمر" الذي تم فيه، تدارس الوضع بالناحيتين، وانتهى بتقرير حملوه المضايقات والمظالم التي سلطت على المنطقة من قيادة الأوراس، وعدم التنسيق مع المنطقة الثانية. وأرسلت نسخة من التقرير (باللغتين العربية والفرنسية) إلى وفد الخارج، وأخرى إلى مؤتمر الصومام، حملها كل من عمارة بن زودة، ورمضانية الحفناوي. غير أن التقرير، توقف عند قيادة المنطقة الثانية بدعوى أن المؤتمر قد أنهى أشغاله، وتلقى الوفد في مقابل ذلك وعدا بإيصاله إلى قيادة الثورة. (12)

وحتى وإن كانت بالفعل المنطقة قد ضاقت ذرعا بالمشاكل والصراعات، وأنها تريد إيصال تدمرها هذا إلى قيادة الثورة، إلا أنها في الوقت ذاته كانت إشارة أولى واضحة في اتجاه تكفل المنطقة بنفسها، وعدم قبول أي مسؤول يولى عليها من خارج المنطقة.

وهكذا، فبعد مغادرة الوردى قتال المنطقة، بدأ قادة ناحية سوق أهراس، خاصة منهم صالح باي، ومحمد عواشيرية، اللذين نصحهما الوردى، باختيار قيادة للمنطقة من داخل الناحية كما سبقت الإشارة إليه. وفي هذا الاتجاه، اتصل جبار الطيب، بعمارة بوقلاز وعرض عليه، فكرة تولي قيادة الناحية. إلا أن بوقلاز، تردد في البداية لعدم معرفته بخبايا المنطقة (13)

خاصة وأن الجهة، تعرف حالة من الصراع على الزعامة، التي تغذيها الانتماءات والولاءات العروشية، بينما يوقلاز لا يملك أي غطاء عروشي هناك. إلا أنه عاد وقبل بتولي قيادة ما سيعلم عنه بـ"ولاية سوق أهراس". وضم إلى جانبه، كل من: محمد جلايلية (الحاج لخضر)، و الطاهر سعيداني.(14) وكانت هذه أول تشكيلة موحدة لناحيتي القالة و سوق أهراس التي أعلن عنها ي منتصف فيفري 1957.

وقد شكل الإعلان عن "ولاية سوق أهراس"، تحديا واضحا لقيادة الثورة ممثلة في لجنة التنسيق والتنفيذ، التي رأت فيها تهديدا لمرجعية ووحدة القرار داخل الثورة. وفي هذا الاتجاه، أرسل مؤتمر الصومام (بعدها توقفت رحلة زيغود يوسف الذي استشهد عند وصوله لولايته- الشمال القسنطيني)، كل من: عمار بن عودة، وإبراهيم مزهودي، ليتولى الأول نظام الحدود، ويصلح الثاني (لكونه نموشي) الأوضاع في ناحية تبسة ، وذلك لقطع الطريق أمام قادة سوق أهراس. غير أن المبعوثين، دخلا إلى تونس التي استنجدت في هذه الفترة، بالبعثة الجزائرية بالقاهرة، للتخفيف من الصراعات التي كان يعيشها الإخوة الجزائريون هناك.(15) ومن تونس، طلب عمار بن عودة، من عمارة بوقلاز، العودة إلى مظلة الولاية الثانية لأن منطقة سوق أهراس هي جزء من الولاية. وكان رد بوقلاز، أن مسؤولية قيادة منطقة سوق أهراس، مسؤولية انتخبه لها مجاهدو المنطقة، وأنه لن يسلم هذه المسؤولية ، إلا للجنة التنسيق والتنفيذ.(16)

وبالفعل، فقد حل بالجهة، في أواخر شتاء 1956، ممثل لجنة التنسيق و التنفيذ بتونس، عمراً وعمران بغية إيجاد حل للقضية. وفي الاجتماع الثالث الذي عقده أوعمران بباجة التونسية، بحوالي 150 قائد ومسؤول من المنطقة كان بوقلاز قد استدعاهم لحضور هذا الاجتماع، طرحت عدة بدائل، إلا أن المجتمعين، رفضوا فكرة أوعمران، وتمسكوا

بقيادة بوقلاز، مما اضطر أوعمران لرفع تقرير إلى لجنة التنسيق والتنفيذ، يقترح فيه نظاما خاصا بالمنطقة، هو "القاعدة الشرقية" (17) بدلا عن "ولاية سوق أهراس" المرفوضة جملة وتفصيلا، على أن توكل للقاعدة، مهمة تموين ولايات الداخل بالأسلحة والذخيرة.

وهذه قائمة بأسماء بعض الذين حضروا اجتماع أوعمران بباجة التونسية: عمارة بوقلاز، محمد الطاهر عواشرية، العيساني شويشي، زنطار سليمان، عبد الرحمن بن سالم، الطاهر زبيري، السبتي بومعروف، محمد لخضر سيرين، محمد (الأصناب)، الحاج لخضر، عمر ذياب، محمد صالح بشيش، الحفناوي رماضنية، لخضر ورتي، الطيب جبار، علاوة بشايرية، مازوز رصاع، موسى لحواسنية، يوسف بويبر، الحاج خمار، الطاهر سعد سعود، الطاهر سعيداني، والشاذلي بن جديد وغيرهم. (18)

4- إعادة تنظيم القاعدة الشرقية:

وهكذا وابتداء من فبراير 1957، تشكلت حدود ما عرف بالقاعدة الشرقية التي امتدت من القالة شمالا إلى تاورة، جنوب سوق أهراس، وغربا من الحدود التونسية إلى بن بيضة وسدراتة. (19) وقد تشكلت قيادة أركان القاعدة الشرقية من: (20)

- العقيد عمارة بوقلاز قائدا للقاعدة.
- الرائد محمد عواشرية نائب أول مكلف بالشؤون العسكرية.
- الرائد محمد جلايلية (الحاج لخضر) نائب ثان مكلف بالشؤون السياسية.
- الرائد سليمان زنطار (لعشاري).
- وأضيف إليهم عبدالله برينيس كمسؤول للتموين. كما تم لاحقا انتداب محمد جلايلية وسليمان زنطار لمهام أخرى ليخلفهما كل من: الطاهر سعد سعود، والطاهر سعيداني.

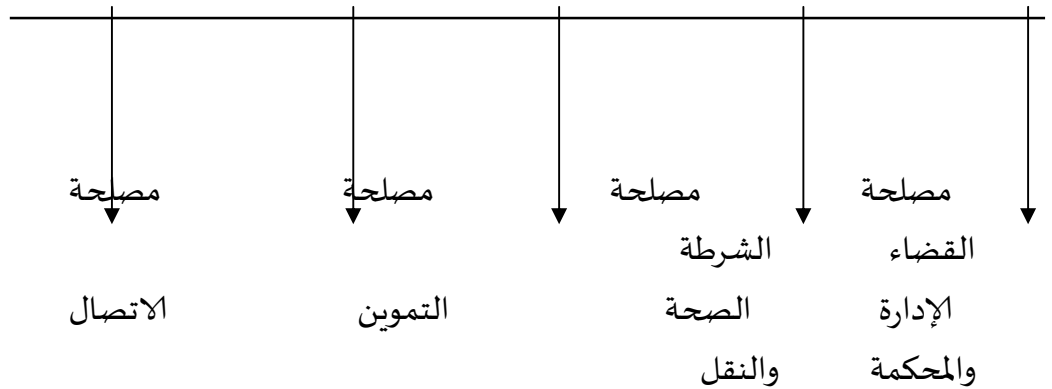
وبعد تعيين عمارة بوقلاز في لجنة العمليات العسكرية (COM)، تولى محمد الطاهر عواشيرية قيادة القاعدة بالنيابة، وألتحق به كل من الطاهر الزبيري، وأحمد درايعية. وكانت هذه آخر تشكيلة لهيئة أركان القاعدة الشرقية قبل حلها وإنشاء هيئة أركان الحدود لاحقا بقيادة محمدي السعيد ثانية (C.I.G). وسرعان ما استبدلت بلجنة ما بين الوزارات للحرب. (21)

أول مركز لقيادة "ولاية سوق أهراس" عندما تم الإعلان عنها، كان بمنطقة "الدريعة". ولدواعي إستراتيجية وأمنية، تنقل مركز القيادة بين الفحيص، جبل الغرة، جبل الدير، جبال بني صالح، وحمام سيدي طراد. وقد ظل مركز القيادة، محصورا في الناحية الشمالية (ناحية القالة) ولم يحدث أن نقل إلى منطقة سوق أهراس، بسبب مخاوف عمارة بوقلاز توجساته من منطقة سوق أهراس (22)، رغم ضمانات الحماية التي تعهد قادتها، بتوفيرها له كما سبقت الإشارة إليه.

وفي الجانب الهيكلي والتنظيمي العسكري، وجد بوقلاز أن ناحية سوق أهراس تتوفر منذ عهد باجي مختار، على تنظيم عسكري قوي وصلب، إلا أنه لم يكن مسنودا بنظام سياسي يربط الصلة بأفراد الشعب. كما وجد بوقلاز صعوبة كبيرة في فرض رؤيته، ووجد نفسه أيضا بين ضغط الإستعمار الذي زاد من حملاته على المنطقة مع نهاية سنة 1956 من جهة، وبين ضغط العناصر والقيادات المحلية التي لم تهضم أن تفرض عليها الأمور بالكامل، مما حدا بعمارة بوقلاز، إلى مباشرة حملة إبعاد لمثل هذه العناصر، واستبدالها بعناصر أكثر ولاء وأكثر التزاما برؤيته (23). لوم يكن الأمر يخلو من القوة والتهديد في بعض الأحيان، خاصة وأن قادة الأفواج والمناطق، قد ألفوا العمل بالنظام القديم الذي يمنح لقائد الفوج أو الناحية حرية التصرف (24) في إقليم وصايته.

ومع مرور الوقت استطاع عمارة بوقلاز رفقة الكثيرين من قادة ناحية سوق أهراس أمثال رباحي نوار، الحاج علي، عبد الله بلهوشات ، بوجمعة وآخرون، من إرساء ورسم ملامح ما عرف بولاية سوق أهراس في البداية والقاعدة الشرقية لاحقا. وقد تشكلت "ولاية سوق أهراس" في البداية من نظام يعادل نظام الولايات الخمس الأخرى - على اعتبار أن الولاية السادسة لم يتم إنشاؤها عد - وتوزعت على ثلاث مناطق والمناطق إلى نواحي وقسمات. تنظيم القاعدة الشرقية، بدأ بإنشاء الفيالق تبعاً لمقررات الصومام، فأنشئ الفيلق الأول بعد مؤتمر الصومام مباشرة. ثم توالى تشكيل الفيالق، الثاني والثالث في بداية سنة (جانفي) 1957. (25) وقد عرفت هذه الفترة، تحول تسمية المنطقة من "ولاية سوق أهراس" إلى "القاعدة الشرقية"، والتي رافقها، إنشاء الكثير من المصالح المرافقة لعمل هيئة القيادة (26) كالصحة، التموين، النقل، الإعلام والقضاء.

قيادة القاعدة الشرقية (27)



5- دور القاعدة الشرقية في تموين الداخل بالأسلحة والذخيرة:

مع مرور الوقت، بات دور القاعدة الشرقية في منظور الثورة عموماً، يتمحور حول مهمة أساسية وهي ضمان عبور القوافل، وتأمين تموين

الولايات الداخلية بالسلح والذخيرة. وهو الإتجاه ذاته الذي سار عليه عمارة بوقلاز، وسعى من خلاله إلى تفعيل دور القاعدة. على أن البارزي هذا المسعى أن بوقلاز أراد بذلك تكريس صورتين للقاعدة الأولى وتمثل في خلق مكانة مميزة لها على خارطة الثورة سواء من حيث دورها الذي أصبح تقليديا، ومن ثمة التأكيد على أهميته هو كقائد مثل بقية قادة الولايات الآخرين. والصورة الثانية التي أرادها هي قبوله بالمهمة التي أرادتها لجنة التنسيق والتنفيذ للقاعدة، وهو بذلك يؤكد دخوله لشرعية الثورة التي تلاحق عمارة بوقلاز والقاعدة عموما.

وبالفعل، فقد توجهت في هذه الأثناء، لجنة التنسيق والتنفيذ إلى إدماج عمارة بوقلاز ضمن هيئات الثورة الشرعية، وتفعيل دوره كقائد ميداني لم أصبح يعرف بالقاعدة الشرقية. وعلى ذلك فقد أستدعي لحضور إجتماع المجلس الوطني للثورة المنعقد بالقاهرة بين 20 و 28 أوت 1957(28)، والذي جاء كما هو معلوم لإيجاد أرضية توافق حول بعض مقررات مؤتمر الصومام التي كانت تشكل نقطة خلاف بين الفرقاء.

وعلى صعيد المهمة التي تحملتها القاعدة، وعلى ضرورتها، والتي كانت أيضا أكبر تحد للمنطقة وللثورة، بالنظر إلى عمليات الغلق الكامل التي قام بها الاستعمار الفرنسي للحدود الشرقية، سواء بواسطة خطي موريس وشال المكهربين، أو بواسطة الترسانة العسكرية التي قام بتسخيرها لمرافقة دور الخطين المكهربين، لأن الاستعمار أدرك أن الحدود الشرقية هي رئة الثورة الفعلية.

وكان من نتائج هذا الإغلاق، أن تعرضت المنطقة إلى حصار فظيع دام 06 أشهر نتج عنه فرار غالبية سكان المنطقة إلى الحدود، ولم يجد جيش التحرير سوى طحين " السويكة " (طحين القمح أو الشعير) ليقتات عليه. واضطر من جهة اخرى إلى اللجوء إلى جمع فلين الجهة وتصديره إلى إيطاليا

عبر تونس. (28) وفي الوقت نفسه كانت القاعدة مطالبة بالاستجابة للمهمة الموكلة لها، وهي ضمان تموين الداخل بالأسلحة والذخيرة، وهي مهمة تحتاج إلى جهد إضافي كبير، حتم عليها تأمين ممرات القوافل مما جعلها وجها لوجه مع قوات الإحتلال المتمركزة بقوة في المنطقة، وخاض جيش التحرير على إثرها، الكثير من المعارك الشرسة، نذكر منها على سبيل الذكر لا الحسر: معركة "المشري" (أكتوبر 1957)، معركة "الواسطة" و "كاف لعكس" (فيفري 1958) ومعركة سوق أهراس الشهيرة (أم المعارك) في أفريل 1958، والتي قدم فيها جيش التحرير أكثر من 600 شهيد (29)، والقائمة تطول ..

وهكذا، فقد لعبت القاعدة الشرقية دورا كبيرا في ضمان تموين الولايات، الثانية، الثالثة والرابعة بالسلح والذخيرة عبر محور "جبل الدير" (قرب عين الكرمة بالطارف)، مخترقة جبال بني صالح، حمام النبائل، جبال الدباغ (قالمة)، القل(سكيكدة)، جبال البابور(سطيف)، تكسانة (جيجل)، وأكفادو (بجاية)، ولتتكفل فيما بعد الولاية الثالثة بتموين الولاية الرابعة. (30)

ومن أهم قوافل العبور العديدة التي أشرفت عمها قيادة المنطقة نذكر:

1- قافلة أحمد البسباسي في ربيع 1957 نحو الولاية الثالثة

2- قافلة أحمد السباسي أواخر 1957 نحو الولاية الثالثة

3- قافلة يوسف لطرش 1957 نحو البرواقية

4- قافلة عمار شكاي نهاية 1957

هذا دون حساب حماية القوافل في الاتجاهين. وقد بلغ مجموع ما مونت به القاعدة الشرقية عن طريق قوافلها ما مجموعه 3017 قطعة سلاح فضلا عن ذخيرتها. (31)

وقد تحملت القاعدة الشرقية في سبيل هذه المهمة، تضحيات جسام تمثلت في قائمة طويلة من الشهداء الأبرار الذين تطايرت أشلاؤهم على أسوار خطي موريس وشال، بالإضافة إلى الآلاف من المعطوبين.

6- إنشاء "الكوم" وبداية تفكيك القاعدة الشرقية:

وبالعودة إلى الإشارة التي أراد بوقلاز إرسالها إلى الـ CCE (Comité de coordination et d'exécution) غداة موافقتها على إنشاء القاعدة الشرقية والتي كما ذكرنا، أراد من خلالها بوقلاز التأكيد على أهميته كقائد على منطقة أكثر من مهمة. وكان كدليل على قبول الطرفين بهذه الصفقة، أن تلقى عمارة بوقلاصكا بقيمة 20 مليون فرنك (32) من الـ لتأمين حاجيات بوقلاز وقاعدته. ولم يكن ذلك على ما يبدو، سوى ربحا للوقت من قبل الـ CCE التي كانت تخوض معارك على أكثر من جبهة في هذه المرحلة.

وكانت أولى البوادر لقطع الطريق أمام عمارة بوقلاز وقاعدته، إقدام لجنة التنسيق بعد مدة وجيزة من هذا "التوافق الظاهري"، على إنشاء "ممثلات الولايات" في تونس، والتي كلفت بالإشراف على إستقبال قوافل التموين والتكفل بها.(33) وهو ما رأى فيه عمارة بوقلاز، تعديا وتجاوزا للقاعدة الشرقية، وتراجعا من لجنة التنسيق والتنفيذ، عن قرارها الأول، والقاضي بجعل القاعدة الشرقية، قاعدة تموين.

على أن نقطة الانعطاف الكبرى والحاسمة في عمر القاعدة الشرقية، كانت بلا شك إقدام لجنة التنسيق في أفريل 1958(34) على إنشاء لجنة العمليات العسكرية "COM" (Commandement des opérations militaires) والتي زادت معها مخاوف وشكوك قيادة القاعدة الشرقية، في أبعاد إنشاء لجنة العمليات العسكرية هذه، وأصبح في حكم المؤكد لدى هذه القيادات، أن المستهدف الأول في هذا هو القاعدة الشرقية. وهو ما أراد خليفة عمارة بوقلاز في القاعدة الشرقية، محمد الطاهر عواشيرة، تأكيده في

تقريره الذي رفعه إلى عمارة بوقلاز، وضمنه وضعية القاعدة وما يدبر ضدها. (35)

إن هذا الانطباع لدى قيادة القاعدة، هو الذي غدى حالة عدم التجانس وعدم إندماج القاعدة بشكل إيجابي في التنظيم الجديد، وبدأ الأمر وكأنه انتداب لبوقلاز، في تنظيم آخر لا تربطه بالقاعدة أية ارتباطات. الشيء الذي جعل القاعدة تحتفظ على المستوى العملي، بتنظيمها الهيكلي والإداري.

وقد أسندت رئاسة كوم الشرق، إلى محمدي السعيد، وعين له ثلاث نواب هم محمد عموري عن الولاية الأولى، وعمار بن عودة عن الولاية الثانية وعمارة بوقلاز عن القاعدة الشرقية. بينما عين هواري بومدين على رأس كوم الغرب وعين له نائب واحد هو سليمان دهيليس. ويبدو من تشكيلة اللجنتين أن التركيز كان على الجهة الشرقية باعتبارها بوابة إستراتيجية، بخلاف لجنة الغرب التي إكتفت بتشكيلة قيادتها بالرئاسة وعضوية واحدة.

وإن كان لابد من قراءة شيء ما هنا، فالأكيد أن الصورة العنوان كانت بتعابير "الرهانات والتوجسات" في آن واحد من المنطقة الشرقية، وهو ما أكدته الأيام لاحقا، وأثبتت أن السياق العام للكوم جاء كما يراه صانعوه، في إطار إعادة توزيع المهام وضبطها بدقة لتجاوز حالات التداخل في الصلاحيات، وأيضا وهو الأهم، لوضع حد للعوائق والاستفزازات التي أصبحت الثورة تتعرض لها بالحدود الشرقية خاصة. هذا على الأقل، ما كانت تقوله لجنة التنسيق وما كانت تحاول إظهاره. أما ما خفي فإن أوله الصومام وقراراته وآخرها إصرارا على تكريس سلطة القرار الواحدة.

أ- الخلافات داخل الكوم:

المتتبع لمسار الأحداث بالمنطقة، يقف على أن الكثير من الأحداث بنيت على غيظ. فنصف أعضاء كوم الشرق، خاصة محمد عموري وعمارة

بوقلاز، لم يكن على انسجام منذ البداية، مع لجنة التنسيق والتنفيذ خاصة محمد عموري وعمار بوقلاز اللذين فهما حينها أن تعيينهما في لجنة "الكوم" بالشكل الذي جاء عليه، يعني تهيمش وتحجيم لدورهما. فمحمد عموري الذي كان على رأس ولاية ولاية الأوراس، كان يرى أن دوره لا يجب أن يقل عن دور الأوراس في الثورة ككل، والثاني، كان يرى نفسه أنه لا يقل ندية عن باقي قادة الولايات الآخرين، ومن ثمة فإن وجودهما في الكوم برأي عموري وبوقلاز، كان عملا مقصودا خاصة مع وجود القيادة بيد محمدي السعيد.

وقد كان هذا كافيا لهذه المجموعة، للتحرك والضغط على الحكومة المؤقتة للحصول على دور أكبر. وكان هذا الضغط، بعنوان التنديد باغتيال عبان رمضان- أحد المعارضين البارزين لتوجه كريم بلقاسم وجماعته - وتم توجيه إتهام صريح لها عبر تقرير شديد اللهجة تلي بيوم حداد.(36)

كما لم يخف عمار بوقلاز ومحمد عموري منذ البداية، عدم رضاهما وامتعضهما من إقدام لجنة التنسيق والتنفيذ، على إنشاء الحكومة المؤقتة التي جعلت فيها نفسها مصدر القرار، وهذا دون المرور عبر المجلس الوطني للثورة، الهيئة المخولة قانونا لمثل هذه القضايا. وبرأي المعارضين، فإن الحكومة المؤقتة قد تجاوزت هي الأخرى الأطر القانونية عندما ألغت لجنة التنسيق والتنفيذ دون الرجوع إلى مؤسسات الثورة.(37)

إن دخول الحكومة المؤقتة في صراعات مع مجالس وهيئات الداخل قد صرفها عن دورها الريادي والقيادي للثورة، وهو أن تكون القاطرة التي تدفع بالثورة إلى الأمام. وحتى وإن لم تكن معارضة بوقلاز وعموري، معارضة علنية، إلا أنها لم تكن بكل تأكيد أيضا، غائبة عن أعين كريم وجماعته، بل وحتى في أدق تفاصيلها. من ذلك أن الرسالة التي طلب عمار بوقلاز - الذي كان برفقة عموري - من مصطفى هشماوي عندما التقيا به في أكتوبر 1958 (38) بأن يوصلها إلى أحد القادة في "الكاف" التونسية، والتي اعتذر

هشماوي عن نقلها، قد وصلت إلى أيدي كريم بلقاسم وجماعته، وتم الإطلاع عليها ثم تركت عدها تواصل سيرها. كما لم يكن خافيا أيضا على قيادة الحكومة المؤقتة، تحركات قيادات القاعدة الشرقية بهدف تكوين قوة موازية، والتي حاولت لاحقا استقطاب عان رمضان، أحد أكبر وأقوى المعارضين لكريم وجماعته. وبالفعل فقد عقدت عدة اجتماعات بفندق بين قيادة القاعدة الشرقية الذي حضره الرائد عواشيرة وعبان رمضان أبرزها اجتماع فندق " كلاريج" (CLARIDGE) والرائد سعيداني. بالإضافة إلى صادق (سليمان) دهيليس (39) صديق عبان رمضان.

ب - حل الكوم والإنهاء الرسمي للقاعدة الشرقية:

ترى، هل سارت الأمور بعد هذا على النحو الذي أراده كريم وجماعته في الحكومة المؤقتة ؟ الجواب كان النفي، استنادا إلى الحقائق على الأرض التي أظهرت، أن داخل الكوم الكثير من التكتلات والصراعات. وكان رأي أعضاء الحكومة، أن أعضاء هم من كان يغذي هذه التكتلات على حساب وحدة وانسجام الكوم . وعلى هذا الاستنتاج، أصدرت الحكومة المؤقتة في اجتماعها بالقاهرة في نهاية سبتمبر 1958(40)، قرارا بحل "الكوم" بعد أقل من سنة على قيامه. وإذا كان حل كوم الغرب، قد إنتهى بشكل طبيعي ودون تبعات ، فإن الأمر يختلف بالنسبة لكوم الشرق الذي رافقه توجيه تهمة لقياداته منها العجز في التسير، وهي التهمة التي وجهت لعمارة بوقلاز وأعد بموجها إلى العراق، بينما أبعده محمد عموري إلى السعودية، وبن عودة إلى بيروت. بينما تم تعليق مهام محمدي السعيد لمدة شهر قضاها في مقر الحكومة المؤقتة بالقاهرة بعنوان الإقامة الجبرية.(41) بعد هذا ترى أين إتجهت الأوضاع ؟

لقد زادت اتهامات الحكومة المؤقتة وقرارات التجريد من الرتب والأبعاد التي اتخذتها في حق قادة كوم الشرق، من تعنت المجموعة الراضية والمتدمرة من خط سير لجنة التنسيق في البداية ثم الحكومة المؤقتة، بأن

دفعت بالأوضاع إلى المواجهة، والانتقال من المعارضة في الأطر النظامية إلى المعارضة خارج هذه الأطر. وإذا كان كل من محمدي السعيد وعمار بن عودة، قد استجابا لأوامر الحكومة المؤقتة، فإن الأمر يختلف بالنسبة لمحمد عموري وعمار بوقلاز. هذا الأخير الذي لم يهضم الأمر في البداية، وحاول الإتصال بكل من فرحات عباس، رئيس الحكومة المؤقتة و عبد الحفيظ بوصوف، وزير الاتصالات، لكن بدون جدوى، ليلتقي في الأخير مع زميله محمد عموري عند نقطة عدم الاستسلام وعدم قبول الحكم، لأنه برأيهما حكم تعسفي وظالم لا يسند إلى دلائل مادية. غير أن بوقلاز كان على حد قوله يود تسوية القضية والوصول إلى حل ضمن الأطر النظامية للثورة. أما عموري فأقترح فكرة " العودة إلى الحدود التونسية الجزائرية واستلام مقاليد الجيش.. " وعندما لم يتفقا استسلم عمار بوقلاز للأمر الواقع وذهب إلى العراق حيث انضم إلى البعثة الجزائرية بالعراق.(42)

ولنا أن نتساءل بعد هذا لماذا إستسلم عمار بوقلاز بعد فترة وجيزة، وهو أول من أعلن عن رفضه للقرارات الابعاد ؟ بل ويؤكد أنه هو من كان وراء جر عموري إلى رفض قرارات الحكومة.(43) وإن كان برأينا، أن تدمير عموري من تصرفات أعضاء الحكومة قديم. هل أن بوقلاز قد استنفذ كل المحاولات؟ أم أن الحفاظ على إنسجام ووحدة القيادة حتم عليه القبول بالقرارات؟ أم أن بوقلاز قد تلقى إشارات واضحة من كريم وجماعته بتصفيته في حال عدم القبول بالأوامر، خصوصا وأن قضية اغتيال عبان رمضان ما تزال في مخيلة بوقلاز..؟

المهم أن عمار بوقلاز، استجاب في الأخير لقرارات الحكومة المؤقتة وألتحق بالعراق بالبعثة الجزائرية ببغداد (44)، ثم بالبعثة الجزائرية بدمشق بسوريا(45) إلى غاية الاستقلال. أما زميله محمد عموري، فقد انتهى إلى واحدة من أعقد القضايا وأكثرها إثارة، والتي عرفت بـ "قضية عموري" أو

"مؤامرة العقداء" التي كانت لها تبعات كبيرة يعرفها الجميع، والتي لا يتسع الأمر لسردها هنا.

وإذا كانت القاعدة الشرقية قد انتهت نظاميا قبل سنة عندما أعلن عن إنشاء الكوم، ورفضت إدماج قواتها فيه، إلا بعد محاصرتها وقطع التموين عنها(46)، لإجبارها على الاندماج في التنظيم الجديد،- إلا أنها مع ذلك قد حافظت ولو بشكل غير معلن عن تنظيمها- فإنها انتهت هذه المرة عمليا بعد تصفية وإبعاد قيادتها بالإعلان عن إنشاء قيادة الحدود "CDF" (Commandement des Frontières)(47) التي أسندت إلى محمدي السعيد ثانية. إلا أنها لم تدم طويلا لتحل، وتنشأ لجنة العشرة (لجنة ما بين الوزارات للحرب) "C.I.G" (Commandant interministériel de) Guerre بقيادة الباءات الثلاث وقادة الولايات الخمس (باستثناء الولاية السادسة للفراغ في قيادتها بعد استشهاد قائدها الحواس). بالإضافة إلى هواري بومدين، قائد كوم الشرق سابقا، ومحمدي السعيد، لتختتم في النهاية باجتماع "المائة يوم" بطرابلس في ديسمبر 1959-1960، والذي انتهى، بالإعلان عن إنشاء هيئة أركان الرب العامة (EMG) (Etat major Général) بقيادة هواري بومدين، علي منجلي، قائد أحمد، وأضيف إليهم لاحقا الرائد عز الدين زراري.(48)

في الختام:

وهكذا وبعد كل الذي قيل فإنه يجب الحرص على التذكير بأنه وإن ظلت القاعدة الشرقية بحق متنفس الثورة ومثلث في الوقت ذاته منفذا لتمويلها ومعبرا لحركة مجاهديها في الاتجاهين. وحتى وإن تحملت القاعدة الشرقية إنطلاقا من هذه المهمة الشاقة، الوزر الأكبر، فالأكيد أن هذا الجهد البطولي يظل قاسما مشتركا بين كل أبناء الجزائر الثائرة آنذاك، باعتبار أن الحدود الشرقية كانت نقطة التقاء مجاهدي كل ولايات الداخل

مع قوافل الحماية من أبناء القاعدة الشرقية نفسها. وهو ما يعطي بعدا وطنيا لهذه المنطقة التي تقاسم فيها المجاهدون وبدون استثناء ولايات خطي "موريس وشال الجهنميين، اللذين أرادت من خلالهما فرنسا الاستعمارية القضاء على وهج الثورة عن طريق عزلها عن العالم الداخلي والعالم الخارجي ، وفرض سياسة التكريع على الشعب.

وبهذه الطريقة يسدل الستار على ما عرف بـ "القاعدة الشرقية " بعد حوالي سنتين من الوجود القصري والقانوني في آن واحد، هذه القاعدة التي أثارت الكثير من الجدل يومها، وبهذه الطريقة أيضا، بدا واضحا أن جماعة كريم بلقاسم، قد أعادت الأوضاع إلى بدايتها الأولى، وتحديدا إلى قرارات مؤتمر الصومام.

المهامش:

- 01- الرائد الطاهر سعيداني، القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض، الطبعة الأولى، دار الأمة للطباعة ، الجزائر 2001، ص.32
- 02- عبد الحميد عوادي، القاعدة الشرقية، دار الهدى، عين مليلة، ص.46
- 03- إبراهيم العسكري، كيف نشأت القاعدة الشرقية ، على لسان العقيد عمارة بوقلاز، المطبعة المركزية- عنابة، الجزائر، ص.40
- 04- المرجع نفسه، ص.40
- 05- المرجع نفسه، ص.38
- 06- المرجع نفسه، ص.38-39
- 07- المرجع نفسه، ص.41
- 08- الطاهر سعيداني، القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض ، ص. 35
- 09- عبد الحميد عوادي، القاعدة الشرقية ، ص. 51
- 10- محمد زروال، النمامشة في الثورة - دراسة- دارهومه، الجزائر، 2003، ص.270
- 11- مجلة أول نوفمبر، العددان الموحدان 112، 113 (2000)، ص.15
- 12- عبد الحميد عوادي، القاعدة الشرقية، ص.52
- 13- إبراهيم العسكري، كيف نشأت القاعدة الشرقية، ص. 52 ، 53
- 14- المرجع نفسه ، ص. 145 ، 146
- 15- مجلة أول نوفمبر العددان 112، 113، ص.18
- 16- المصدر نفسه، ص.19
- 17- محمد زروال، النمامشة في الثورة، ص.392 وأول نوفمبر العددان 112، 113، ص.19
- 18- عبد الحميد عوادي، القاعدة الشرقية ، ص. 52، 53
- 19- مجلة أول نوفمبر العدد 165 (2001)، ص.25. وكذلك العددان 122 ، 113 ص 15 .
- 20- ابراهيم العسكري ، كيف نشأت القاعدة الشرقية. ص.55. وكذلك مطبوع لمنظمة المجاهدين، قسمة ولاية الطارف
- 21- إبراهيم العسكري، كيف نشأت القاعدة الشرقية ، ص.55
- 22- المرجع نفسه، ص.55
- 23- حوار خاص مع الرائد الطاهر سعيداني (أحد نواب بوقلاز) في 14-03-2006

- 24- إبراهيم العسكري، كيف نشأت القاعدة الشرقية ، ص. 146
- 25- عد الحميد عوادي، القاعدة الشرقية ، ص. 78
- 26- إبراهيم العسكري، كيف نشأت القاعدة الشرقية، ص. 78
- 27- عبد الحميد عوادي، القاعدة الشرقية ، ص. 69
- 28- Archives de la révolution algérienne, Mohamed Harbi
ed. jeune Afrique 1981, paris p 175
- 29- عبد الحميد عوادي، القاعدة الشرقية ، ص 134-172
- 30- إبراهيم العسكري، لمحات من مسيرة الثورة، ص. 196
- 31- مجلة أول نوفمبر العددان 112، 113، ص. 19. و إبراهيم العسكري، لمحات من
مسيرة الثورة، ص. 196
- 32- مجلة أول نوفمبر، العددان 112، 113، ص. 19
- 33- مجلة أول نوفمبر، العددان 112، 113، المصدر نفسه، ص. 19
- 34- عبد الحميد عوادي، القاعدة الشرقية ، ص. 92
- 35- المرجع نفسه، ص. 92
- 36- مجلة أول نوفمبر، العددان 112، 113، ص. 23. وكذلك إبراهيم العسكري، كيف
نشأت القاعدة الشرقية، ص. 81
- 37- مجلة أول نوفمبر العدد 165، ص. 25
- 38- المصدر نفسه، ص. 24
- 39- الطاهر سعيداني، القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض ، ص. 204
- 40- مجلة أول نوفمبر العددان 112 ، 113، المصدر السابق، ص. 20
- 41- مذكرات الرائد مصطفى مرادة (ابن النوي)، شهادات ومواقف من مسيرة الثورة
الولاية الأولى، دار الهدى عين مليلة، ص. 98
- 42- إبراهيم العسكري، كيف نشأت القاعدة الشرقية، ص. 87
- 43- المرجع نفسه، ص. 77، 79
- 44- المرجع نفسه، ص. 79
- 45- حوار مع زوجة عمارة بوقلاز، وأخيه الصادق بتاريخ 04 - 02 - 2002
- 46- عبد الحميد عوادي، القاعدة الشرقية ، ص. 126

القاعدة الشرقية للثورة الجزائرية (1956-1958) أ. سليم سايح

- 47- عبد الرزاق بوحارة، منابع التحرر ، أجيال في مواجهة القدر، ترجمة صالح عبد النوري ، دار القصة للنشر 2005، ص. 251
- 48- علي كافي، مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي الى القائد العسكري (1946-1962) دار القصة للنشر، ص. 257